CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/WG-PA/2/4
29 November 2007

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص المعني بالمناطق المحمية

الاجتماع الثاني
منظمة الأغذية والزراعة، روما، ١١-١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٧
البند ٣-٢ من جدول الأعمال المؤقت*

خيارات للقيام على نحو عاجل، من خلال آليات مختلفة، بتعبئة موارد مالية وافية وفي الوقت المناسب لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية

مذكرة من الأمين التنفيذي

ملخص تنفيذي

قرر مؤتمر الأطراف إدراج مسألة تقييمات الاحتياجات المالية واستكشاف خيارات آليات التمويل الابتكارية والخيارات المتعلقة بالآليات الابتكارية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها إحدى المسائل الجوهرية التي سينظر فيها الفريق العامل في اجتماعه الثاني بشأن تعبئة الموارد المالية الوافية وفي الوقت المناسب لتنفيذ برنامج العمل.

ويقتصر توفر معلومات تقييم الاحتياجات المالية المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل على معلومات بالنسبة لقلة من البلدان الأقل نموا والدول الجزرية النامية الصغيرة والبلدان النامية الأخرى والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وتفيد المعلومات المتاحة بأن تقديرات الفجوة السنوية في التمويل المتاح لتنفيذ تلك الدول لبرنامج العمل تراوحت بين ٣,٢٨ مليون دولار أمريكي و١٤٢,٢٥ مليون دولار أمريكي.

وتوجد طائفة واسعة من آليات التمويل الابتكارية التي يمكنها إلى حد كبير جمع الأموال للمناطق المحمية، وتتضمن هذه المذكرة أربعين آلية تقريبا من تلك الآليات. وهناك فرص أفضل لجمع التمويل للمناطق المحمية باتباع أسلوب آليات التمويل الابتكارية التي تجمع بين المبادرات التنظيمية والطوعية و السوقية التي تكمل المصادر التقليدية. ومازالت غالبية آليات التمويل الابتكارية تحتاج إلى ترسيخها بما يسمح بتعزيز تطورها وتنفيذها على سبيل التجربة واعتمادها رفع مستوى استخدامها.

وتتيح الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات السياحة الايكولوجية وخدمات مستجمعات المياه وتوفير مياه الشرب فرصا لتحسين الاستدامة الاقتصادية للمناطق المحمية وتعزيز نوعية الخدمات وحشد الاستثمارات في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي. وتشمل آليات التمويل الابتكارية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ضمن ما تشمله، إظهار وإقامة الأسواق لبضائع المناطق المحمية وخدماتها ومنافعها، وتدخل الحكومات من خلال إيجاد الظروف المواتية، وإصدار نظام ضريبي لتصحيح حالات الإخفاق في الأسواق.

* UNEP/CBD/WG-PA/2/1.

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لتحييد تأثير الأمم المتحدة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

ويمكن تحسين تمويل المناطق المحمية عن طريق الجمع بين التخطيط السليم للتمويل وتحسين قدرات الإدارة المالية والشفافية والمساءلة ووجود حافظة تمويل تتسم بالتنوع (أي توليفة من آليات التمويل التقليدية والجديدة).

التوصيات المقترحة

١- يرجى من الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمناطق المحمية الترحيب بمشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية "دعم إجراءات البلدان بشأن برنامج العمل بشأن المناطق المحمية في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي".

٢- وقد يرغب الفريق العامل المعني بالمناطق المحمية في أن يوصي مؤتمر الأطراف في اجتماعه التاسع بما يلي:

(أ) *أن يحث* الأطراف على ما يلي:

(١) التعهد بإتمام خطط التمويل المستدام على مستوى الدول على وجه السرعة، بما في ذلك إعداد التشريعات الضرورية والتدابير السياسية والمؤسسية لإدارة الخطة وتنفيذها؛

(٢) وضع حافظة تمويل متنوعة مكونة من آليات التمويل التقليدية والجديدة، وذلك من خلال تقوية آليات التمويل التقليدية والنظر في اعتماد وتطوير وتنفيذ آلية واحدة أو أكثر من الآليات الجديدة الابتكارية للتمويل من بين تلك الواردة في الجدول رقم ٣؛

(٣) إيجاد بيئات مواتية وتطوير آليات ابتكارية والتشجيع على الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(٤) تحديد العوائق المتعلقة بالسياسات والتشريعات والتخلص منها، وهي العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تنويع مصادر الدخل للمناطق المحمية بما في ذلك الاحتفاظ بالإيرادات المحققة على مستوى المواقع؛

(٥) تعزيز فعالية استخدام الموارد عن طريق تحسين نوعية مشاريع المناطق المحمية؛

(٦) إدماج المناطق المحمية وإدراجها في جداول الأعمال الإنمائية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لجمع حافظة التمويل للمناطق المحمية؛

(٧) النظر في تحديد هدف لجمع الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج العمل؛

(٨) تقديم تقرير عن التقدم المحرز في متابعة هذه التوصية، كجزء من المراجعة المتعمقة لبرنامج العمل بشأن المناطق المحمية التي سيجريها مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر.

(ب) يحث الدول المانحة على الإبلاغ عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ الفقرات ٢٤ (ب) و(ج) و(د) من المقرر ٨/٢٤.

(ج) يدعو مرفق البيئة العالمية إلى القيام بما يلي:

(١) النظر في زيادة التمويل لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية بما في ذلك زيادة حجم ونطاق مشروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية بحيث يدرج أنشطة إضافية في برنامج العمل، علاوة على توسيع نطاق الدعم ليصل إلى البلدان النامية الأخرى والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي.

(٢) دعم الاقتراح الخاص بوضع آليات تمويل ابتكارية.

أولا – المقدمة

١ – أقر مؤتمر الأطراف، في المقرر ٢٨/٧ الذي أعتمد بموجبه برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، بالحاجة إلى موارد تمويل مواتية ودعم فني للبلدان النامية لتنفيذ برنامج العمل. وحث مؤتمر الأطراف، في الفقرة ٩ من هذا المقرر على وجه الخصوص، الأطراف والحكومات الأخرى ومنظمات التمويل على تعبئة الموارد المالية الوافية وإتاحتها في أوانها لكي تنفذ البلدان النامية برنامج العمل. واقترح مؤتمر الأطراف في الفقرة ٢٩ (ب) من المقرر ٢٨/٧ أن يقوم الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمناطق المحمية بتقديم المساعدة للأطراف والحكومات الأخرى ومنظمات التمويل على تنفيذ الفقرة ٩ من هذا المقرر. وعقد الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمناطق المحمية اجتماعه الأول من ١٣ إلى ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٠٥ في مونتيكاتيني بإيطاليا وأصدر توصيات لمؤتمر الأطراف بشأن خيارات تعبئة الموارد المالية لتتمكن البلدان النامية من تنفيذ برنامج العمل، لاسيما البلدان الأقل نموا والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. ونظر مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثامن في التوصيات التي أصدرها الفريق العامل واعتمد المقرر ٢٤/٨.

٢ – ودعا مؤتمر الأطراف في المقرر ٢٤/٨ الأطراف إلى وضع وإعداد الخطط المالية الملائمة لسد تكاليف تنفيذ وإدارة النظم الوطنية للمناطق المحمية على نحو فعال ومستدام. ودعا مؤتمر الأطراف في هذا المقرر مرفق البيئة العالمية وحث البلدان المانحة على دعم تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية. وقرر مؤتمر الأطراف إدراج مسألة استكشاف الخيارات لتعبئة الموارد المالية الوافية وإتاحتها في أوانها لتنفيذ برنامج العمل ضمن المسائل الجوهرية التي ينظر فيها الفريق العامل في اجتماعه الثاني. وقرر مؤتمر الأطراف كذلك أن ينظر الفريق العامل في إطار هذا البند في كل مما يلي: (١) تقييمات الاحتياجات المالية، (٢) خيارات آليات التمويل الابتكارية، (٣) خيارات الآليات الابتكارية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، (٤) تنسيق الدعم التقني والمالي لتحسين الكفاءة والفعالية.

٣ – وأعد الأمين التنفيذي المذكرة الحالية لتيسير نظر الفريق العامل في البند ٣-٢ من جدول أعماله المؤقت (UNEP/CBD/WG-PA/2/1). ويتضمن القسم الثاني من المذكرة وصفا لتقييمات الاحتياجات المالية بناء على المعلومات الواردة من الأطراف. ويتناول القسم الثالث خيارات آليات التمويل الابتكارية. ويتناول القسمان الرابع والخامس عل التوالي خيارات الآليات الابتكارية لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنسيق الدعم التقني والمالي لتحسين الكفاءة والفعالية.

٤ – ووُضع مشروع هذه المذكرة على الشبكة العالمية لاستعراضه في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ بالبلاغ رقم ٢٠٠٧-١١٨ وأدرجت التعليقات التي وردت حسب الاقتضاء.

ثانيا – تقييمات الاحتياجات المالية

٥ – دعا مؤتمر الأطراف في الاتفاقية، في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، إلى وضع وتنفيذ خطط التمويل المستدام على مستوى البلدان بحلول سنة ٢٠٠٨، بما يكفل وجود الاستدامة المالية للنظم الوطنية للمناطق المحمية[1]. ويعتبر تقييم الاحتياجات والفجوات المالية في تنفيذ برنامج العمل إحدى الخطوات الأولية في إعداد خطط التمويل المستدام. وبناء على المعلومات التي قدمها الأطراف عن تنفيذ برنامج العمل والمعلومات التي جمعت في أثناء الحلقات التطبيقية دون الإقليمية[2] يقوم عدد قليل من البلدان حتى الآن بعملية استكمال خطط التمويل المستدام على مستوى البلدان.

٦ – طلب الأمين التنفيذي من الأطراف تقديم معلومات عن تقييم الاحتياجات المالية من خلال الرد على أحد الأسئلة الرئيسية الواردة في المصفوفة الخاصة بتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية المرفقة بالبلاغ

[1] النشاط رقم ٣,٤,٢ في برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.

[2] UNEP/CBD/WG-PA/2/2

(رقم ٢٠٠٦-١٢٥) المؤرخ في ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ والبلاغ التذكيري التالي له (رقم ٢٠٠٧-٣٢) المؤرخ ١ يونيو/حزيران ٢٠٠٧. ولم ترد معلومات عن تقييم الاحتياجات المالية لوضع وإدارة نظم المناطق المحمية على نحو فعال إلا من حكومات أستراليا والصين والهند في بلدانها. واستجابة للفقرة ١٠ من المقرر ٢٨/٧، قدمت جزر البهاما وبيلاروس وكولومبيا والفلبين وترينيداد وتوباغو والاتحاد الأوروبي معلومات عن تقديرات تكاليف برنامج العمل بشأن المناطق المحمية فيها وذلك في وثيقة المعلومات (UNEP/CBD/COP/8/INF/6). وفي أثناء اجتماع الجهات المانحة في مونيكاتيني بايطاليا، المعقود مباشرة بعد اجتماع الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بالمناطق المحمية وردت معلومات عن تقديرات وأوجه نقص تمويل تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية[3] من بعض البلدان النامية والبلدان الجزرية النامية الصغيرة والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي وهي كوبا وأندونيسيا وليبيريا وبالاو وبنما والاتحاد الروسي. وقدمت مؤسسة حفظ الطبيعة[4] معلومات عن الخطط المالية على مستوى النظم في بعض البلدان التي يوجد بها مشاريع لدعم البلدان تتبع مؤسسة حفظ الطبيعة. واكتمل تحليل الفجوة المالية وعرضت تقديرات فجوة التمويل في ست بلدان في أمريكا الجنوبية وهي بوليفيا والبرازيل وكولومبيا وشيلي وإكوادور وبيرو. ويتضمن الجدول رقم ١ تقديرات الاحتياجات المالية لتنفيذ برنامج العمل، استنادا إلى هذه المعلومات. وتقتصر المعلومات المتاحة عن تقدير الاحتياجات المالية لتنفيذ برنامج العمل على ١٩ بلدا من البلدان النامية والبلدان الجزرية النامية الصغيرة والبلدان النامية الأخرى والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. وتراوحت تقديرات فجوة التمويل لتنفيذ برنامج العمل في هذه البلدان بين ٣,٢٨ مليون دولار أمريكي و١٤٢,٢٥ مليون دولار أمريكي.

٧ - وتوصلت ثلاث دراسات منفصلة إلى تقدير مجموع التكلفة السنوية لإدارة المناطق المحمية الحالية في البلدان النامية بمبلغ يتراوح بين ١,١ بليون دور أمريكي و ٢,٥ بليون دولار أمريكي سنويا[5] ويتراوح النقص في التمويل (أي مجموع التكلفة مطروحا منه التمويل الحالي) بين ١,٠ بليون دولار أمريكي و ١,٧ بليون دولار أمريكي سنويا. ومنذ أن دخلت الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي حيز النفاذ في سنة ١٩٩٣، زاد عدد المناطق المحمية في العالم بنسبة تكاد تصل إلى ١٠٠ في المائة وزادت في الحجم بنسبة ٦٠ في المائة، بيد أن زاد التمويل الدولي لحفظ التنوع البيولوجي بنسبة ٣٨ في المائة فقط[6]، مما يستدعي تعزيز تمويل برنامج العمل.

الجدول رقم ١: استعراض عام لتقديرات الاحتياجات المالية، والموارد المالية المتاحة وفجوات التمويل لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية (بملايين الدولارات الأمريكية) في بعض البلدان

البلد	تقديرات الاحتياجات المالية	الموارد المالية المتاحة	فجوات التمويل
اقل البلدان نموا ليبيريا[7]	٧,٠٠	لا يوجد[8]	لا يوجد
الدول الجزرية النامية الصغيرة جزر الباهاما[9]	٣٠,٢٠	٢,١١	٢٨,٠٩
كوبا[10]	٣٢,٠٠	٣,٠٠	٢٩,٠٠
بالاو[10]	٢,٥٠	لا يوجد	لا يوجد
ترينيداد وتوباغو[9]	٤٢,٣٢	٤,٢١	٣٩,٢٦

[3] UNEP/CBD/COP/8/INF/26

[4] UNEP/CBD/WG-PA/2/INF/8

[5] James A., Gaston, K. and Balmford, A. (1999). Balancing the earth's accounts. *Nature* 401: 323-324; Burner, A., Gullison, R.E., and Balmford, A. (2004). Financial Costs and shortfalls of managing and expanding protected area systems in developing countries. *Bioscience* 54:1119-1126; Vreugdenhil, D. (2003). Modeling the Financial Needs of Protecting Area Systems: An Application of the Minimum Conservation System Design Tool. Paper Presented at the Fifth World Parks Congress, 8-17 September 2003, Durban, South Africa.

[6] P. Gutman and S. Davidson (2007). A Review of International Financial Mechanisms for the Conservation of Biodiversity with Special Focus on the International Financing of Developing Countries' Protected Areas.

[7] UNEP/CBD/COP/8/INF/26 PER YEAR

[8] غير متاحة

[9] UNEP/CBD/COP/8/INF/6

[10] UNEP/CBD/COP/8/INF/26 PER YEAR

البلد	تقديرات الاحتياجات المالية	الموارد المالية المتاحة	فجوات التمويل
البلدان النامية الأخرى البرازيل[11]	لا توجد	لا توجد	١٤٢,٢٥
بوليفيا[12]	لا توجد	لا توجد	١٠,٧٣
شيلي[12]	لا توجد	لا توجد	٤٠,٤٧
الصين[12]	٦٠,٠٠	لا توجد	لا توجد
كولومبيا[12]	لا توجد	لا توجد	١١,٨٠
إكوادور[12]	لا توجد	لا توجد	٣,٥٠
إكوادور جالاباجوس[12]	لا توجد	لا توجد	لا توجد
الهند[13]	٨٤٠,٠٠	لا توجد	لا توجد
أندونيسيا[7]	٤٠,٥٠	٥,٥٠	٣٥,٠٠
بنما[7]	٣٦,٠٠	لا توجد	لا توجد
برو[12]			٣٤,٣٥
الفلبين[9]	١١٠,٤٠	٢٤,٩٠	٨٥,٥٠
البلدان ذات الاقتصاد الانتقالي بيلاروس[9]	٤,٤٢	١,١٤	٣,٢٨
الاتحاد الروسي[14]	٩٥,٠٠	٦٢,٠٠	٣٣,٠٠
البلدان المتقدمة أستراليا[15]	٣٥٠-٢٥٠	لا توجد	لا توجد
الاتحاد الأوروبي[16]	٧٦٠٠	لا توجد	لا توجد

ثالثا - آليات التمويل الابتكارية

٨ - تحصل المناطق المحمية على التمويل بصفة تقليدية من مخصصات الميزانيات الحكومية والمساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف والسياحة والمنظمات غير الحكومية والتمويل الخيري (الجدول رقم ٢). وانصب اهتمام كبير في السنوات الأخيرة على البحث عن آليات تمويل وطنية ودولية جديدة وابتكارية للمناطق المحمية لاستكمال المصادر التقليدية. وتتراوح الآليات المقترحة من نظام النقد الدولي (الذي يبدو بعيد المنال حاليا) إلى الآليات الطوعية التي قد لا تحتاج إلا إلى اهتمام من القليل من الأطراف لتحقق انطلاقتها (من قبيل التنفيذ المشترك أو شهادات اليانصيب الخيرية أو عمليات التـــقاص الطوعية).

---

[11] تقديرات الفجوة السنوية، UNEP/CBD/WG-PA/2/INF/8

[12] تقرير مقدم إلى الأمانة عن استعراض تنفيذ برنامج العمل في سنة ٢٠٠٧، كل سنة حتى ٢٠١٠

[13] تقرير مقدم إلى الأمانة عن استعراض تنفيذ برنامج العمل في سنة ٢٠٠٧، كل سنة حتى ٢٠١٢

[14] سنويا على مستوى الاتحاد UNEP/CBD/COP/8/INF/26

[15] بغية تحقيق الشمول المستهدف بنسبة ٨٠ في المائة من نظام الحفظ بحلول الموعد النهائي في سنة ٢٠١٠ استنادا على تقرير الأمانة عن استعراض تنفيذ برنامج العمل في سنة ٢٠٠٧.

[16] UNEP/CBD/COP/8/INF/6، توضع تقديرات الاتحاد الأوروبي لكل سنة لإدارة ناتورا ٢٠٠٠ بمجرد استحداثها بالكامل.

[17] Bishop, J. Kapila, S.; Hicks, F. and Mitchell, P. (2006). Building Biodiversity Business. Report of a Scoping Study. Shell International Ltd. And IUCN: London UK; Bihop J., and Thomas L. (2006). Sustainable Financing for Protected Areas: A Global Review of Challenges and Options. IUCN; Gutman, P. (ed.). (2003). From Goodwill to Payments for Environmental Services: A Survey of Financial Options for Sustainable Natural Resource Management in Developing Countries, WWF, Washington, DC, USA; Verweij, P.A. and de Man M. (2005). We Cannot Afford More Biodiversity Loss: The Urgency of Protected area financing. Report, Green Peace International, Amsterdam, the Netherlands; UNEP/CBD/WG-R1/2/4.

الجدول رقم ٢: أكثر آليات التمويل التقليدية شيوعا للمناطق المحمية (المصدر: غوتمان ودافيدسون، ٢٠٠٧)[18]

المستوى	آلية التمويل
المحلي	– رسوم دخول المناطق المحمية – الإيرادات المتعلقة بالسياحة – الأسواق المحلية للمنتجات الريفية المستدامة – التمويل من المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية المحلية – الاستثمارات التجارية المحلية ذات النية الحسنة
الوطني	– مخصصات الميزانية الحكومية – السياحة الوطنية – حملات جمع الأموال التي تقوم بها المنظمات الحكومية ومنح التمويل – الاستثمارات التجارية الوطنية ذات النية الحسنة
الدولي	– المساعدات الثنائية – المساعدات متعددة الأطراف – مبادلات الديون مقابل الطبيعة – المصارف والوكالات الإنمائية – مرفق البيئة العالمية – المنظمات غير الحكومية الدولية – المؤسسات الدولية – السياحة الدولية – الاستثمارات التجارية الدولية ذات النية الحسنة

٩- وبناء على الطلب الوارد في الفقرة ٢٨ (ج) من المقرر ٢٤/٨، أجرى مكتب الاقتصاد الكلي لبرنامج التنمية المستدامة التابع للصندوق العالمي لحفظ الطبيعة دراسة مفصلة عن آليات التمويل الدولية مع التركيز بوجه خاص على التمويل الدولي للمناطق المحمية في البلدان النامية. واستعرض غوتمان ودافيدسون (٢٠٠٧) في هذه الدراسة ما يقرب من ٦٠ آلية، جمعت بين التقليدية والابتكارية، من شأنها أن تجمع الأموال للمناطق المحمية وتراوحت بين إدخال إصلاحات رئيسية على النظام المالي العالمي واستخدام الهواتف النقالة لطلب التبرعات من الجمهور. ووصفا هذه الآليات من منطلق أهميتها بأنها مصدر تمويل معاصر وتوجهات حديثة وتوقعات المستقبل واستدامة الآلية لتمويل المناطق المحمية أو المناطق العازلة أو المناظر الطبيعية الإنتاجية. وأسفرت هذه الدراسة عن تحديد ٣٩ آلية ابتكارية ترد في الجدول رقم ٣ منها ما لم يجرب من قبل أو ما يوجد على استخدامه أمثلة قليلة. وقدم تقرير تفصيلي عن هذه الدراسة في شكل وثيقة معلومات (UNEP/CBD/WG-PA/INF/8). وخضع الكثير من هذه الآليات للبحث العميق ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عنها في المطبوعات المذكورة في الحاشيتين ١٧ و١٨.

الجدول رقم ٣: آليات التمويل الابتكارية (بصيغة معدلة من غوتمان ودافيدسون، ٢٠٠٧)

الآلية المالية	أهم الجهات الفاعلة	التعليقات
مخصصات الميزانية للبلدات ذات الدخل المرتفع ١ – المساهمة في صندوق عالمي للبيئة أو استثمارات ثنائية تعتمد على الآثار الايكولوجية التي تسببها الجهة المانحة. ٢ – التنفيذ المشترك لبرنامج العمل الخاص بالمناطق المحمية الذي توافق بشأنها البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض على تنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية.	الحكومات	**الأهمية الحالية:** لا توجد أو توجد في حدها الأدنى **التوجه الأخير:** مرحلة المناقشات بشان المسائل الفنية والسياسات **آفاق المستقبل 19:** جيد إلى حد ما **المجال الملائم:** للمناطق المحمية/المناطق العازلة.

[18] P. Gutman and S. Davidson (2007). A Review of International Financial Mechanisms for the Conservation of Biodiversity with Special Focus on the International Financing of Developing Countries' Protected Areas.

...\

الآلية المالية	أهم الجهات الفاعلة	التعليقات
الضرائب المحددة كمصدر للإيرادات ٣ – ضريبة على الطيران المدني ٤ – ضريبة على الملاحة الدولية ٥ – ضريبة على استخدام طبقة الاستراتوسفير ٦ – ضريبة على الأخشاب الاستوائية ٧ – ضريبة على استخدام المحيطات (مصائد الأسماك وقاع المحيطات) ٨ – ضريبة على غازات الدفيئة ٩ – المزايدة الوطنية (أو الدولية) على (بعض) ائتمانات الكربون أو التراخيص الأخرى المتعلقة بتحديد الحد الأقصى والتبادل.	الحكومات	**الأهمية الحالية:** منخفضة **التوجهات الأخيرة:** نفذت فرنسا في الآونة الأخيرة الآلية رقم ٣ لسداد المعونات الصحية[1] **آفاق المستقبل:** تقدم بطيء. وأُدرجت بعض الآليات (مثلا الآلية رقم ٧) في المعاهدات الدولية، غير أنه لا تتوافر المعلومات بشأن تنفيذها. وعُرضت آيات أخرى (مثلا الآليتان رقم ٣ ورقم ٨) في مناسبات عديدة. الآلية رقم متوسطة. **المجال الملائم:** المناطق المحمية/المنطقة العازلة.
تقاسم التكاليف مع الأجيال المقبلة ١٠ – سندات خضراء طويلة الأجل.	الحكومات	**الأهمية الحالية:** لا توجد **التوجهات الأخيرة:** مرحلة المناقشات بشأن المسائل الفنية والسياسات. **آفاق المستقبل:** جيدة إلى حد ما. **المجال الملائم:** المناطق المحمية/المنطقة العازلة/المناظر الطبيعية الإنتاجية.
١١ – بطاقات الياناصيب الخضراء	الحكومات، والمنظمات غير الساعية للربح والأعمال التجارية (الطوعية)	**الأهمية الحالية:** منخفضة **التوجهات الأخيرة:** في تزايد. **آفاق المستقبل:** فرص كبيرة. **المجال الملائم:** المناطق المحمية/المنطقة العازلة/المناظر الطبيعية الإنتاجية.
أحدث الصكوك الخاصة بجمع الأموال ذات النوايا الحسنة ١٢ – المنتزهات الشقيقة (الشمال/الشمال أو الجنوب/الجنوب) ١٣– اعتماد منتزه ١٤– الأخبار الموجزة ١٥ – التسوق الخيري باستخدام شبكة الانترنت. ١٦ – بطاقات ائتمان ودية ١٧ – طلب التبرعات باستخدام الهواتف النقالة.	المنظمات غير الساعية للربح، والأعمال التجارية (الطوعية)	**الأهمية الحالية:** منخفضة **التوجهات الأخيرة:** في تزايد. **آفاق المستقبل:** جيدة. **ملائمة:** المناطق المحمية/المنطقة العازلة/المناظر الطبيعية الإنتاجية.
المبادرات التجارية ١٨ – الاستثمارات البيئية التجارية الدولية ذات النوايا الحسنة. ١٩ – مدونات السلوك التجارية والقواعد القياسية الطوعية. ٢٠ – الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ٢١ – الشراكات بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.	المنظمات غير الساعية للربح، والأعمال التجارية (الطوعية)	**الأهمية الحالية:** متوسطة **التوجهات الأخيرة:** في تزايد. **آفاق المستقبل:** جيدة. **المجال الملائم:** المناظر الطبيعية الإنتاجية.
الأسواق الخضراء ٢٢ – خطط وضع العلامات الإيكولوجية. ٢٣ – تشجيع استهلاك وإنتاج المنتجات التي تراعي البيئة. ٢٤ – التجارة الدولية في المنتجات العضوية والتجارة العادلة والمنتجات القابلة للاستمرار.	المنظمات غير الساعية للربح، والأعمال التجارية (الطوعية)	**الأهمية الحالية:** متوسطة. **التوجهات الأخيرة:** في تزايد. **آفاق المستقبل:** فرص كبيرة للغاية بخصوص الآليتين ٢٢ و ٢٣، وإحراز تقدم بطيء بخصوص الآلية ٢٤ خارج قطاع الطاقة النظيفة.. **المجال الملائم:** المناظر الطبيعية الإنتاجية

[19] – وفقا لتقييم المنشورات ومناقشات الخبراء في هذا الصدد. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على دراسة غوتمان ودافيدسون، ٢٠٠٧.

[20] www.rfi.fr/francais/actu/articles/092/article_55734.asp

الآلية المالية	أهم الجهات الفاعلة	التعليقات
٢٥- الصناديق الدولية للاستثمارات الخضراء.		
الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ٢٦- السوق الدولي المنظم الخاص بتعويضات الكربون البيولوجي. ٢٧ - السواق الدولي الطوعي الخاص بتعويضات الكربون البيولوجي. ٢٨ - الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية من أجل حماية مستجمعات المياه. ٢٩ - التعويضات البيئية الطوعية للاستهلاك المنزلي ٣٠ - مدفوعات مرفق البيئة العالمية للمحافظة على التنوع البيولوجي العالمي. ٣١ - التعويضات الطوعية للتنوع البيولوجي للأعمال التجارية الدولية ٣٢ - التعويضات المنظمة للتنوع البيولوجي للأعمال التجارية الدولية	المنظمات غير الساعية للربح، والأعمال	**الأهمية الحالية:** متوسطة إلى منخفضة بالنسبة لآليات من ٢٦ إلى ٢٠، ومنخفضة بالنسبة للآلية ٣، ولا توجد بالنسبة للآلية ٣٢. **التوجهات الأخيرة:** في تزايد بالنسبة للآليات من ٢٦ إلى ٣١، ولا توجد بالنسبة للآلية ٣٢ **آفاق المستقبل:** الفرص كبيرة للغاية بالنسبة للآليات ٢٦ و ٢٧ و ٢٨، وتقدم متوسط بالنسبة للآليتين ٢٩ و ٣١، ومنخفضة بالنسبة للآليتين ٣٠ و ٣٢. **المجال الملائم:** المناطق المحمية/المنطقة العازلة/المناظر الطبيعية الإنتاجية.
التزامات المساعدة الإنمائية على الأجل البعيد ٣٣ - مرفق مالي دولي الضرائب الدولية **الضرائب الدولية** ٣٤ - ضريبة تحويل العملة (ضريبة تحويل العملة، وضريبة توبين) ٣٥ - ضريبة على التجارة الدولية. ٣٦ - ضريبة على التجارة الدولية للأسلحة. ٣٧ - رسوم إضافية على البريد الدولي والاتصالات السلكية واللاسلكية. ٣٨ - فرض ضريبة على الانترنت ٣٩ - ضرائب على استكشاف أو استغلال أنتاركتيكا.	الحكومات	**الأهمية الحالية:** لا توجد **التوجهات الأخيرة:** إجراء مناقشات في الأمم المتحدة. أيدت حكومات بلدان أوروبية في مناسبات كثيرة بعض هذه الآليات. المناقشات الأكاديمية والفنية. **آفاق المستقبل:** بعيدة المنال. **المجال الملائم:** المناطق المحمية/المنطقة العازلة/المناظر الطبيعية الإنتاجية.

١٠ - أُحرز تقدم كبير في وضع بعض الآليات المالية الجديدة وتعزيز بعض الآليات التقليدية الخاصة بالمناطق المحمية. وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) في المكسيك، تم إقرار زيادة في الضريبة على البنزين (٥,٥ في المائة) في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧[21]. وسيتم استخدام ١٢,٥ في المائة من هذه الزيادة لدعم الاستثمارات في قطاع البيئة، بما في ذلك المناطق المحمية. وفضلا عن ذلك، شهدت الهيئة الوطنية للمناطق الطبيعية المحمية زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٦؛[22]

(ب) وتقوم غواتيمالا حاليا بوضع ترتيبات جديدة تتعلق بمقايضة الديون بالطبيعة التي ستفيد برنامج المناطق المحمية بمبلغ ١,٥ مليون دولار أمريكي في السنة خلال ١٥ سنة القادمة؛ وجرت ترتيبات إضافية تتعلق بمقايضة الديون بالطبيعة في كوستاريكا[23] وبنما[22]؛

(ج) يتم وضع صناديق ائتمانية جديدة تتعلق بالمناطق المحمية في كولومبيا وكوستاريكا؛

(د) ويتم وضع الدفع حسب استهلاك المياه المتعلق بخدمات النظم الإيكولوجية والصناديق الوقفية في كولومبيا والبرازيل، بعد النجاح الذي أحرزه الصندوق المعني بالمياه المنشأ في إكوادور في عام ٢٠٠٦؛[22]

(هـ) في بيرو، ونتيجة لاتفاق التجارة الحرة، سيتم زيادة التمويل المخصص لقطاع الغابات لدعم مراقبة قطع الأشجار غير القانوني في المناطق المحمية وخارجها؛

[21] http://www.nytimes.com/2007/09/15/business/15peso.html?partner=rssnyt&emc=rss

[22] رسالة شخصية من مؤسسة حفظ الطبيعة.

[23] تم اعتمادها مؤخرا. توافق كوستاريكا وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومؤسسة حفظ الطبيعة، والمنظمة الدولية لحفظ البيئة على صرف مبلغ ٢٦ مليون دولار أمريكي على برامج مقايضة الديون بتدابير لحماية الطبيعة، http://www.scidev.net/content/news/eng/costa-rica-and-us-swap-debt-for-nature.cfm

(و) ويمكن أن تحقق خطة التعويضات البيئية زيادة كبيرة في تمويل دعم نظام المناطق المحمية عندما تدخل طور التشغيل الكامل.[24]

١١ - وتعوق القيود التشريعية والسياسية والمؤسسية الجهود المبذولة لوضع استراتيجيات تمويل ابتكارية للمساعدة على سد فجوة التمويل في المناطق المحمية. فالتخطيط المالي والإدارة الفعالة من حيث التكاليف ليست في العادة جزءا من الثقافة التشغيلية للهيئات التابعة للمناطق المحمية. وفي أحيان كثيرة، يفتقر مدراء الهيئات للمعدات والحوافز اللازمة لإدارة التخطيط المالي على الأجل البعيد، أو إيجاد موارد تمويلية جديدة أو اعتماد أساليب عمل فعالة من حيث التكاليف. وتعتبر هذه العوائق عوائق مشتركة بين المناطق المحمية في جميع أنحاء العالم. ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية الدراسة التي جرت في بنما وإكوادور وبلغاريا وفييت نام وتايلاند وغابون والتي حددت العوائق التالية لتحقيق الاستدامة المالية على مستوى النظم[25]:

(أ) مخصصات الميزانية الحكومية أقل من أن تلبي الاحتياجات المقدرة. وتستقطب برامج صيانة البيئة مستويات منخفضة من الدعم السياسي وعموما ما يوجد قطاع البيئة في وضع تفاوضي ضعيف مقارنة بالقطاعات الأخرى في تحقيق مخصصات الميزانية. وتميل وزارات المالية إلى تفضيل الاستثمار في التنمية الاقتصادية والنمو الذي تقوده الصادرات؛

(ب) ولا يتم إدراج المناطق المحمية بصورة سليمة في السياسات الإنمائية الوطنية، ويتم منعها أو تثبيطها عن تحقيق إيرادات من المصادر البديلة أو الإبقاء على هذه الإيرادات. وفي الوقت ذاته، تعاني النظم والهياكل المؤسسية من البيروقراطية المفرطة وهي غير مواتية للعمليات الفعالة من حيث التكاليف، مثل ترتيبات الإدارة المشتركة. وغالبا ما يتم توزيع المسؤوليات بين مختلف المؤسسات بشكل غير لائق بسبب الإجراءات الإدارية المرهقة والعمليات غير الفعالية المتعلقة بالمشاركة والإدارة السليمة والمساءلة؛

(ج) ويفتقر مدراء المناطق المحمية للمعدات والحوافز اللازمة لتنويع مصادر التمويل أو اعتماد العمليات الفعالة من حيث التكاليف. وفي معظم الحالات، لم تطور فرادى المناطق المحمية ونظم المناطق المحمية خططا مالية استراتيجية لدعم خطط إدارتها. وليس من غير المعتاد عدم وضع الخطط الأساسية لإدارة المناطق المحمية. وعلاوة على ذلك، لم تضع البلدان مجموعة من آليات التمويل على الأجل البعيد للوفاء بقدر كاف باحتياجات نظم مناطقها المحمية. فالاعتماد المفرط لهذه المناطق على آليات تمويل قليلة يجعلها ضعيفة في حال ما استنفدت الموارد. وفضلا عن ذلك، يفتقر المدراء إلى أطر التخطيط المالي التي ستمكن من التقييم المنتظم للاحتياجات المالية، وقابلية مصادر الإيرادات الجديدة وصياغة استراتيجيات التمويل على نطاق النظام لتلبية هذه الاحتياجات. فغياب المعلومات المالية وخطط الأعمال يزيد من صعوبة إشراك الجهات المانحة والقطاع الخاص ووزارات المالية، التي تعتبر عناصر أساسية في معالجة قضايا تخصيص الموارد في كل نظم المناطق المحمية.

(د) وتعتبر المعرفة التقنية محدودة فيما يخص فرز وتقييم وصياغة وتنفيذ الآليات الجديدة وفرص السوق لتحسين تمويل المناطق المحمية. أما المعلومات والمعرفة والخبرة بشأن الدفع مقابل خدمات النظم الايكولوجية والآليات الأخرى الخاصة بتحقيق العائدات المالية فغير متاحة لدى العاملين في نظام المناطق المحمية.

١٢- ومن ثم، توجد طائفة واسعة من آليات التمويل الابتكارية التي يمكنها إلى حد كبير جمع الأموال للمناطق المحمية. ومع ذلك، مازالت غالبية آليات التمويل الابتكارية تحتاج إلى ترسيخها بما يسمح بتعزيز تطورها وتنفيذها على سبيل التجربة واعتمادها ورفع مستوى استخدامها. وهناك حاجة ملحة والفرص سانحة لجمع الأموال لصالح المناطق المحمية باتباع أسلوب آليات التمويل الابتكارية التي تجمع بين المبادرات التنظيمية والطوعية والسوقية. ومن ثم، ينبغي أن تولي الجهات المانحة والحكومات والمنظمات المعنية بالمحافظة على التنوع البيولوجي أولوية قصوى إلى الاستثمارات في مجال اختبار هذه الآليات وبناء القدرات وتنظيم الحلقات التطبيقية المتعلقة بالتدريب لتنفيذ مبادرات التمويل الابتكارية. وفي غضون ذلك، هناك يتعين تعزيز وزيادة الآليات التقليدية.

[24] http://www.cifor.cgiar.org/Publications/Polex/polexdetail.htm?pid=544

[25] Financial Sustainability of National Systems of Protected Areas (Bulgaria, Ecuador, Gabon, Panama, Thailand and Vietnam) UNDP/GEF Project document 2006.

١٣ - وتستأثر آليات التمويل التقليدية مثل ميزانيات الحكومة الوطنية والمعونة الثنائية ومتعددة الإطراف والسياحة والتبرعات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية بالحيز الأكبر من تمويل المناطق المحمية وستبقى كذلك خلال سنوات عديدة قادمة. ومن المسلم به بشكل متزايد أنه لجلب أموال كافية إلى المناطق المحمية، من المهم الانتقال من اتباع "النهج على مستوى الموقع" (الذي يركز على فرادى المناطق المحمية) إلى اتباع "النهج على مستوى النظام" (الذي يركز على النظام الكلي للمناطق المحمية)، وتقييم الاحتياجات والفجوات المالية والسلامة المالية وتنويع الآليات المالية، وفقا لخطط التمويل المستدام على مستوى البلدان. وهناك حاجة إلى معالجة المشاكل المتعلقة بقدرات الإدارة المالية، ووضع إطار الإدارة السليمة المتعلقة بالتمويل لتحفيز الأجيال والإبقاء على الإيرادات للمناطق المحمية. ولا يوجد حل واحد يناسب للجميع فيما يخص زيادة التمويل المخصص للمناطق المحمية. إلا أنه يمكن تحسين تمويل المناطق المحمية عن طريق الجمع بين التخطيط السليم للتمويل وتحسين قدرات الإدارة المالية والشفافية والمساءلة ووجود حافظة تمويل تتسم بالتنوع (أي توليفة من آليات التمويل التقليدية والجديدة).

رابعا - الآليات الابتكارية اللازمة لإقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام

١٤ - عموما، تدير المؤسسات العامة المناطق المحمية. غير أنها تفسح المجال للتفاعل بين القطاعين العام والخاص بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وللربط بين مصالح القطاعين الخاص والعام. فالنقص الحالي في التمويل العام الكافي بالنسبة للمناطق المحمية يدعو لتسويق بضائع وخدمات المناطق المحمية بشكل مسؤول من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام لزيادة تمويل المناطق المحمية. وعلاوة على ذلك، فالشرط المتكرر من جانب الجهات المانحة والذي يقضي بأن يحدد الشركاء المتلقون التمويل الذي يتماشى مع اشتراكاتهم يعزز أكثر الحاجة إلى التمويل الابتكاري. وهناك بعض الشراكات الناجحة بين القطاعين الخاص والعام في المناطق المحمية ولا سيما في مجالات النظم الايكولوجية ومستجمعات المياه وتوفير مياه الشرب وإنتاج منتجات الغابات. وتساهم هذه الشراكات في تحسين الاستدامة للمناطق المحمية، وتعزيز نوعية الخدمات وحشد الاستثمارات بفعالية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي.

١٥ - واستنادا إلى الشركاء المعنيين في القطاعين الخاص والعام، يمكن تحديد ثلاث فئات من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المناطق المحمية مع مستويات مختلفة من المسؤوليات والمخاطر بالنسبة للشركاء في القطاع الخاص:

(أ) شراكات بين القطاعين الخاص والعام مع المنظمات المعنية بالمحافظة على التنوع البيولوجي أو المجتمعات المحلية أو المنظمات غير الحكومية. ففي هذه الشراكات، يقوم الشركاء في القطاع الخاص بوظيفة عامة بالنيابة عن الحكومة مثل المحافظة على التنوع البيولوجي من خلال إدارة المناطق المحمية؛

(ب) شراكات بين القطاعين العام والخاص مع المؤسسات؛

(ج) شراكات بين القطاعين الخاص والعام مع المؤسسات المعنية بالتمويل. ويستخدم الشركاء في هذه الشراكات الأصول الطبيعية العامة لتقديم الخدمات وتحقيق الدخل[26].

١٦ - ويتيح تسويق بضائع وخدمات المناطق المحمية بشكل مسؤول السبيل إلى جلب القيمة الاقتصادية الهامة من المناطق المحمية. ويمكن أن تؤدي الشراكات بين القطاعين الخاص والعام دورا مهما في هذا الصدد. فهي تتيح أداة قوية للسياسات المتبعة في تحسين الاستدامة الاقتصادية للمناطق المحمية، وتعزيز نوعية الخدمات وحشد الاستثمارات بفعالية في مجال المحافظة على التنوع البيولوجي. وترد في المربعات التالية من ١ إلى ٣ ثلاث دراسات حالة تعرض الشراكات بين القطاعين الخاص والعام في المناطق المحمية.

[26] UNEP/CBD/COP/8/INF/21; Managing national parks: How public- private partnerships can aid conservation. Note number 309, June 2006. World Bank Public Policy Journal: Accessible at http://rru.worldbank.org/documents/publicpolicyjournal/309Saporiti.pdf

المربع ١ – منتزه كاخاس الوطني، إكوادور

في عام ١٩٧٧، أُعلن أن منتزه كاخاس الوطني يعد منطقة استجمام وطنية، وأصبح منتزها وطنيا في عام ١٩٩٩. وقد اعتمدت وزارة السياحة والبيئة في عام ٢٠٠٠ اللامركزية في إدارة المنتزه بالنسبة لبلدية كوينشا. ونظرا لأهمية كاخاس إلى حد ما بوصفها مصدرا من مصادر المياه النقية في عام ٢٠٠٣، فوضت البلدية مسؤولية إدارة المنتزه إلى مؤسسة منتزه كاخاس الوطني التي أُنشئت حديثا، والمرتبطة بإطابّا، وهي الشركة التابعة للبلدية المسؤولية عن مياه الشرب.

وتدير المؤسسة حاليا هذا المنتزه بشكل مستقل. وتمارس وظيفتي إدارة المنتزه وتوفير المياه النقية. ولتمويل هذه الأهداف، حددت شركة إطابا رسما لاستغلال المياه بنسبة ١في المائة على استهلاك مياه الشرب لدعم المنتزه. وقد أسفرت الإدارة الخاصة للمنتزه أيضا عن زيادة كبيرة في الاستفادة من استغلال المنتزه، بما في ذلك التخييم والصيد وتصوير الأفلام. واستطاعت شركة إطابّا بفضل أموال هذه المصادر من تحقيق زيادة كبيرة في تدفق الأموال إلى إدارة المنتزه، ودعم مجموعة من الأنشطة التي تشجع المحافظة المتكاملة لمستجمعات المياه والتنمية المحلية المستدامة. وإلى جانب الأنشطة المتعلقة بإدارة المنتزه، تقوم شركة إطابا أيضا بدعم التوعية بالبيئة، وجمع البضائع والنفايات الصلبة التي أعيد تدويرها، والعمل مع المزارعين وقامت بشراء الأراضي المجاورة للمنتزه لزيادة تحسين مستجمعات المياه.

وتتضمن الظروف المواتية لهذه الشراكة وجود خدمة بيئية معترف بها (المياه) من المنتزه الوطني، ورغبة الحكومة في منح مسؤوليات إدارة هذه الخدمة لمؤسسة خاصة. وتتضمن الآليات التي تجعل هذه الشراكة تعود بالخير على الطرفين نقل عدة حقوق مهمة إلى المؤسسة (لفرض الضرائب، وإدارة المنتزه)، إلى جانب إلزام توفير الخدمات المقابلة (إدارة المنتزه والمياه، والخدمات البيئة الأوسع نطاقا)..

المصدر: http://www.etapa.net.ec/PNC/default.aspx

المربع ٢ – المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا (سانبارکس)

أصبحت المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا التي أنشئت في عام ١٩٩٨ نتيجة لتحويل المجلس الوطني للمنتزهات كيانا مستقلا ذاتيا ناجحا في مجال تطوير صناعة النظم الايكولوجية. وفي عام ١٩٩٩، وضعت المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا مفهوم "التسويق كاستراتيجية للمحافظة على التنوع البيولوجي". وهذه الاستراتيجية تضمنت منح الحقوق الحصرية للاستخدام التجاري لمواقع الإقامة إلى جانب أراضي المنتزهات المتاخمة. ومنذ بدء المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا تنفيذ هذه الاستراتيجية، فقد قامت بتأجير ١٢ إقامة و ١٩ محلا و ١٧ مطعما و ٤ مواقع للاستجمام إلى الشركاء في القطاع الخاص. وتتضمن عقود الامتياز الممنوحة لمدة ٢٠ سنة لأماكن الإقامة الالتزامات والعقوبات البيئية والاجتماعية لعدم الامتثال. ويدفع أصحاب الامتيازات ضريبة سنوية للمنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا محسوبة بنسبة مئوية لحجم الأعمال التجارية خلال عملية تقديم العطاءات. وفي عام ٢٠٠٤، ترتبت على أماكن الإقامة والمحلات والمطاعم رسوم امتياز بمبلغ ١٣,٥ مليون دولار أمريكي، واستقطبت أماكن الإقامة استثمار القطاع الخاص بمبلغ ٤٢,٥ مليون دولار أمريكي. وتتمتع المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا حاليا بالاستقلالية عن تحويلات الحكومة بنسبة تتجاوز ٧٥ في المائة من إيراداتها التشغيلية.

وأدخلت استراتيجية التسويق تحسينات واسعة على مكانة المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا لدى أصحاب المصلحة، وخفضت نسبة البطالة في المجتمعات المحلية المجاورة وأتاحت فرصا اقتصادية أمام الفئات العرقية المحرومة سابقا. ونتيجة لهذا التقدم المحرز، تعتبر الحكومة الوطنية بشكل متزايد المنتزهات الوطنية أداة للتنمية الاقتصادية وقد زادت من التزاماتها المالية السنوية تجاه المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا. وتمكنت المنتزهات الوطنية لجنوب إفريقيا بفضل زيادة الأموال العامة والإيرادات الإضافية المحصلة من شراكاتها من توسيع نطاق الأراضي الواقعة تحت حمايتها بنسبة ٥ في المائة في السنوات العشر الأخيرة.

المصدر:
Managing national parks: How public- private partnerships can aid conservation. Note number 309, June 2006. World Bank Public Policy Journal

المربع ٣ – الشركة المحدودة للمنتزه المرجاني في جزيرة تشامبي (تشيكوب)

أنشئت شركة أفريكان باركس في عام ١٩٩٤ بوصفها شركة خاصة. وفي عام ٢٠٠٣، بدأت هذه الشركة في إقامة شراكات مع الحكومات الإفريقية لإدارة وتمويل المناطق المحمية. وفي غضون سنتين، وقعت الشركة على ست عقود لمنح الامتياز في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وملاوي والسودان وزامبيا، بفترات زمنية تتراوح بين ٥ سنوات و٣٠ سنة.

وقد أنشأت شركة أفريكان باركس العديد من الشركات الخاصة بغرض إدارة منطقة محمية واحدة. ومن هذه الشركات شركة المنتزه المرجاني في جزيرة تشامبي (تشيكوب)، التي أدارت منذ عام ١٩٩٤ منتزها بحريا في زانزيبار. فجزيرة تشامب نموذج قابل للاستمرار لمنطقة محمية تدير شؤونها على أساس تجاري. ويعاد استثمار عائدات السياحة الإيكولوجية حصرا في مجال الحفاظ على البيئة والتعليم وللسياح والمجتمعات المحلية. وتغطي الإيرادات بالكامل النفقات التشغيلية (لا تتلقى شركة تشيكوب أموالا عامة)، غير أنها لا تكفي لإعادة سداد الاستثمار الأولي في إصلاح البيئة والبنى التحتية للسياحة (نحو ١ مليون دولار أمريكي، وهو مبلغ منحته جهة خاصة راعية للمشروع والجهات المانحة المؤسسية). وبفضل الشراكات بين القطاعين الخاص والعام، جرى إعادة تخزين الشُـــعب الذي شهد صيدا مفرطا واستنفادا والمتاخم للمنتزه البحري وأصبح الأنقى والأغنى في المنطقة، حيث يتضمن ٣٧٠ نوعا من الأسماك وأكثر من ٢٠٠ نوعا من المرجان. وتعتبر "الغابة" المرجانية آخر غابة مصانة في زانزيبار وأصبحت ملاذا للأنواع المهددة بالانقراض.

المصدر: Managing national parks: How public- private partnerships can aid conservation. Note number 309, June 2006. World Bank Public Policy Journal

ألف – الظروف الرئيسية المواتية لإقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام

١٧ – سعيا لتحقيق تنفيذ ناجح للشراكات في القطاعين العام والخاص، ينبغي استيفاء عدة معايير مهمة. وتم تحديد الظروف المواتية التالية في ضوء الدروس المستفادة من دراسات الحالات التي تم النظر فيها:

(أ) **الرغبة المتبادلة لدى الشركاء:** ينبغي تحديد الأهداف المتوخاة أو النتائج المرجوة للشراكة بوضوح لتعزيز مشاركة كل شريك في تنفيذ الشراكة. وينبغي أن يتمكن الشريك من القطاع الخاص تنفيذ الأنشطة بفعالية أكثر من الحكومة، والاستفادة من ذلك (مثلا من خلال الأرباح والوفاء بمهمته التي لا تهدف إلى تحقيق الربح). ولإقامة شراكات لابد من تحسيس الشركاء بقدر كبير من الاهتمام بالحفاظ على البيئة والتطوير القابل للاستمرار للموارد.

(ب) **الفهم الجيد للخصائص البيئية:** من المهم ضمان الفهم والتوثيق الواضحين للعلاقة بين استغلال الأراضي وتوفير البضائع والخدمات للأراضي المحمية والمنافع الاقتصادية. وهذا يطمئن الشركاء في القطاع الخاص بأن التدخل الذي تستند إليه استثماراتهم سيحقق الخدمة كما وكيفا.

(ج) **الإدارة السليمة:** تضطلع مبادئ الإدارة السليمة (الشفافية والمساءلة وحماية البيئة) وضمان الحقوق والالتزامات لكل طرف بدور رئيسي واضح في الشراكات بين القطاعين الخاص والعام. وهناك حاجة إلى إيجاد أدوات لتنفيذ مبادئ الإدارة السليمة على الوجه الأفضل.

(د) **التكاليف الدنيا للمعاملات:** كثيرا **ما** تعتبر تكاليف إقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام والحفاظ عليها عالية نسبيا وعائقا لتطورها. ويتمثل الحل في وضع آلية حيث تكون تكاليف الاستفادة من البضائع والخدمات في المناطق المحمية أقل من الأرباح التي تحققها.

(ه) **بناء حوار بين الجهات المعنية وتبادل المعلومات:** يتعين عقد ندوات لفائدة الجهات المعنية والمنظمات المعنية بالشراكات بين القطاعين الخاص والعام وتعزيزها من حيث الإدارة السليمة والمفاوضات وحل النزاعات والرصد وتبادل المعلومات وإدارة الموارد الطبيعية.

باء – الآليات الابتكارية اللازمة لإقامة شراكات القطاعين الخاص والعام

١٨ – تتضمن الآليات الابتكارية اللازمة لإقامة شراكات بين القطاعين الخاص والعام أمورا من ضمنها:

(أ) إظهار البضائع والخدمات والمنافع التي تحققها المناطق المحمية لطلب الدعم من المنظمات العامة والخاصة؛

(ب) إيجاد أسواق لبضائع وخدمات المناطق المحمية (المياه والسياحة/الاستجمام ومنتجات الغابات وإمدادات اللقاح وغيرها)؛

(ج) تدخلات الحكومة من خلال إيجاد ظروف مواتية، بما في ذلك منح حقوق إدارة الموارد إلى الشركاء في القطاع الخاص، واستحداث نظام ضريبي لتصحيح إخفاقات الأسواق وما إلى ذلك؛

خامسا – تنسيق الدعم التقني والمالي لتحسين الكفاءة والفعالية

١٩- بالنسبة لتنفيذ برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، لا يكفي التمويل وحده، بل ينبغي تعزيز ذلك بالدعم التقني الكافي والمركزّ بما في ذلك توافر الأدوات، والأساليب والنهج، من أجل استعمال الأموال المتاحة بفعالية. وقد أثبتت التجربة من الحلقات التطبيقية دون الإقليمية أن فرص التمويل قد تأثر بشكل أكبر عندما يتم تعزيزها بآليات تيسر الدعم التقني. ففي البلدان التي أقامت شراكات أو تحالفات وطنية مع المنظمات غير الحكومية، يظهر أكثر وضوحا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل. وكثيرا ما توفر هذه الشراكات دعما تقنيا بشأن تنفيذ مختلف الأنشطة، إلى جانب المساعدة على حشد الأموال.

٢٠ – وتحتوي ورقة الأمين التنفيذي بشأن تنفيذ برنامج العمل (UNEP/CBD/WG-PA/2/2) اقتراحات بشأن وضع شبكات إقليمية لتقديم الدعم التقني وإقامة التحالفات الوطنية من أجل تنظيم برنامج العمل بشأن المناطق المحمية، ومواصلة تنظيم الحلقات التطبيقية الإقليمية. وتترك هذه الأنشطة أثرا مباشرا على تنسيق الدعم التقني والمالي. وترد تفاصيل هذه التدابير المتخذة في استعراض الوثيقة. ويشكل تنسيق الدعم التقني والمالي شرطا أساسيا لتحقيق أهداف برنامج العمل ومن أجل تحسين فعالية الأموال المتاحة.